2 عودة إلى النزوح الفلسطيني سنة 1948

بني موريس Benny Morris

مع مرور السنين، تعرّض تاريخ الصراع العربي ـ الصهيوني إلى تجديد في التفسير، فالإفراج عن عدد ضخم من الوثائق التي كانت في محفوظات الغرب وإسرائيل، أتاحت إمكانية الاختراق الذي حدث في كتابة التاريخ في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، وأطلق على ذلك الآن اسم «كتابة التاريخ الجديدة». كما أن مبادرة الإفراج عن مزيد من الوثائق السرِّيَّة في إسرائيل حالياً تفرض إلقاء نظرة جديدة على الكثير مما نشر في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن العشرين. وأنا هنا أتحدَّث تحديداً عن الإفراج عن أوراق معيّنة، منها ما هو خاص وشخصي، ومنها ما هو أوراق مؤسَّسات رسمية، كمحاضر اجتماعات مجلس الوزراء الإسرائيلي بين سنة 1948 وسنة 1953، مع سنوات إضافية يجري العمل عليها الآن، وبالأخص الإفراج عن عدد ضخم من الوثائق المخزّنة في محفوظات الهاغانا في تل أبيب، وفي وثائق الجيش الإسرائيلي ووزارة الدفاع الإسرائيلية في غفعاتايم. وهنالك كمية معينة من المواد ما زالت محجوبة، ولكن 95 بالمئة من كل مصنف تقريباً يجري الإفراج عنه الآن. إن العدد القليل من العاملين في المحفوظات لا يستطيع تلبية احتياجات المجموعة الأكاديمية، ثم إن أقل من 10 بالمئة من مجموع 140,000 مصنّف تغطي السنوات 1947 ـ 1956 قد فتح حتى الآن. ولكن بما أن معظم المصنّفات المفرج عنها حالياً تتعلّق بحرب سنة 1948، وبالأخص بالجانب العملياتي فيها، يمكن القول إن نسبة كبيرة من المواد الهامّة عن سنة 1948 لدى الجيش الإسرائيلي، متاحة الآن للاطلاع عليها.

إن تصفّح هذه المواد الجديدة، العسكرية منها والمدنية، قد فرض إلقاء نظرة جديدة على حقيقة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. وعندما ألّفت كتاب «ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين 1947 ـ 1949» The Birth of the Palestinian Refugee problem 1947 - 1949 في منتصف الثمانينيات من القرن العشرين لم يكن أمامي من سبيل للوصول إلىٰ المواد المخزونة لدى محفوظات الجيش الإسرائيلي أَو محفوظات الهاغانا، وأتيحت لي فرصة صغيرة ولكنّها ثمينة للاطلاع على مواد عسكرية أصلية مودعة في أماكن أخرى. على أية حال، فإن المواد الجديدة التي اطلعت عليها خلال السنين الماضية إنما تنحو منحى تأكيد وتعزيز الخطوط الرئيسية للوصف والتحليل والاستنتاجات التي عرضتها في كتاب «الولادة» وفي كتاب لاحق هو «1948 وما بعد» 1948 and After» الذي نُشر في سنة 1990.

كانت الاستنتاجات الرئيسية هي أن اللاجئين الفلسطينيين الذين بلغ عددهم 700,000 هم أساساً نتاج الحرب، والقصف، وإطلاق الرصاص والقذائف، ونتاج المخاوف التي ولدتها هذه الأعمال. ولكن هرب الفلسطينيين كان، أيضاً، ناجماً عن عدم كفاءتهم، وسوء خدمة أنفسهم، وقيادتهم الفاسدة، التي أخفقت في الإعداد الصحيح للحرب، فخاضتها بدون تروٍ، وفي النهاية هربت عند أول رشقة من قذائف المدفعية، مخلفةً وراءها مجموعات من السكان بلا قيادة، وحائرة ومهزومة. وفي موازاة ذلك، تسبَّبت شهور الحرب بانهيار مجتمع سكان المدن الفلسطينيين، وأدّى ذلك إلىٰ البطالة وارتفاع أسعار المواد الغذائية والفقر والخروج الفلسطيني المتدرج، الذي بدأ بالطبقات العليا والوسطى. كان الدافع إليه أعمال الهاغانا، والأرغون، وعصابة شتيرن، وطرد الفلسطينيين من قِبل الجيش الإسرائيلي في مواقع معينة، وأوامر المسؤولين العرب المحليين في مناطق وبلدات معينة، وأوامر القوات العربية إلىٰ مجموعات من الفلسطينيين ـ كالنساء والأطفال ـ أَو إلىٰ سكان معينين بأن

يغادروا منازلهم ويخلوا ساحة المعركة. وكان الدافع إلىٰ خروج الفلسطينيين أيضاً الفظائع التي ارتكبتها إسرائيل التي حطمت أعصاب سكان الأماكن المجاورة وأوقعت الذعر في صفوفهم. وأسهمت الدول العربية بدورها في مشكلة اللجوء الفلسطيني بإخفاقها عند منعطفات دقيقة معينة، في إعطاء الفلسطينيين إشارات واضحة بشأن مغادرتهم أَو عدم مغادرتهم، ومن ثم بْغزوها فلسطين، ثم برفضها مقترحات متتالية لحل وسط، وأخيراً بإخفاقها في استيعاب اللاجئين ضمن أراضيها.

وفوق كل شيء، عليّ أن أكرِّر القول، إن مشكلة اللاجئين كان سببها الهجمات التي شنتها القوات اليهودية على البلدات والقرى العربية، وخوف السكان من هذه الهجمات، وتعقَّدت المشكلة بسبب طرد السكَّان، والفظائع وشائعات عن الفظائع ـ وبسبب القرار الحاسم الذي اتخذه مجلس الوزراء الإسرائيلي في شهر حزيران (يونيو) 1948 بمنع عودة اللاجئين[1].

ولا يقل عن ذلك أهمية أن الإفراج عن المواد الجديدة استلزم توسيع وتعميق وصف وتحليل مختلف جوانب النزوح. ولقد بدأت أستقصي وأكتب مجدداً عن أحداث ووقائع معينة ـ وسأستمر في هذا العمل ـ لأنتج في نهاية الأمر طبعة منقحة لكتاب «الولادة» تكون أدقّ وأشمل وأعمق من الطبعة الأصلية.

وسواء كان الأمر للأحسن أَو الأسوأ، فإن المواد التي كُشِفَ عنها حديثاً تميل بصورة عامّة إلىٰ تعزيز رواية الأحداث التي رواها أولئك الذين يؤكدون

(1) ظهرت صيغة مبكرة للجزء الأول من هذه المقالة باللغة العبرية في مجلة «يهيام فياتز» Yehiam Weitz بعنوان بالعبرية «بين هازون وريفيزيا» ومعناه «بين الرؤيا وإعادة النظر» (القدس، 1997). وظهرت صيغة مبكرة للجزء الثاني في «مجلة الدراسات الفلسطينية» العدد 28 (شتاء 1999). راجع كتاب موريس «ولادة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، 1947 ـ 1949» (كامبردج، 1988)، وكتاب موريس «1948 وما بعد: إسرائيل والفلسطينيون 1948 and After: Israel and the Palestinians (أوكسفورد، 1990).

دور السكّان اليهود وإسرائيل في طرد العرب الفلسطينيين من المناطق التي أصبحت «دولة إسرائيل» أكثر مما تميل إلىٰ تعزيز رواية الذين يريدون تخفيف مسؤولية إسرائيل عما حدث. وأُسارِعُ إلىٰ إضافة القول، أولاً، أن هذه النتيجة النهائية تبدو لي طبيعية حيث أَجِدُ إن المسؤولين وشبه المسؤولين الإسرائيليين عن حفظ هذه المواد التي ترسم صورة قبيحة لإسرائيل قد حرصوا على عدم الكشف عنها. ثانياً أنني أرتاب بأنه إذا ما كشفت الدول العربية في أي وقت محفوظات وثائقها عن سنة 1948 أمام الباحثين، فإن المواد الموجودة لديها قد تفيد في «تعديل» الميزان وتزيد معرفتنا بمسؤولية هذه الدول المباشرة وغير المباشرة، عن المأساة التي أطبقت على فلسطين والفلسطينيين (مثلاً، مسؤولية العرب في شنّ مرحلتي حرب 1948، وانعدام مسؤوليتهم بشأن مشكلة اللاجئين التي نجمت عن الحرب، والأوامر إلىٰ فئات معينة من السكان العرب بالمغادرة، وهلم جراً). وأود أن أركِّز على موضوعين لأبين أهمية المواد الجديدة، الموضوع الأول هو التفكير في أوساط الزعماء الصهيونيين بالتهجير (النقل ـ ما يسمى الترانسفير) في السنوات العشر التي سبقت سنة 1948. والثاني هو أعمال الطرد الوحشية والفظائع في وسط الجليل الأعلى خلال عملية حيرام وبعدها مباشرة في شهري تشرين الأول وتشرين الثاني (أكتوبر ونوفمبر) 1948. إن بعض المواد المتعلقة بالموضوع الأول قد يكون كُشِف عنها للباحثين في أوائل وأواسط الثمانينيات من القرن العشرين، عندما كنت أكتب كتاب «الولادة» ولكني لم أكن أعلم بوجودها.

التفكير بالتهجير (الترانسفير) 1937 ـ 1947

إن من بين الانتقادات الأولى التي وجّهها الفلسطينيون والباحثون الموالون للفلسطينيين (من أمثال نور مصالحة ونورمان فنكلشتاين) إلىٰ كتاب «الولادة» أن الكتاب تجاهل أَو هوّن من دور المقترحات السابقة لسنة 1948 والتفكير بالتهجير في أوساط القيادة الصهيونية من حيث ما حدث فعلاً في سنة 1948. وفي زمن

لاحق، نفى نُقّاد صهيونيون وموالون للصهيونية (من أمثال شاباتاي تفيت وافرايم كارش) نفياً قاطعاً أن زعماء الصهيونية راودتهم جدياً في أي وقت فكرة التهجير، أو أن هؤلاء النقّاد، على أقل تقدير، اتهموا كتاب «الولادة» بأنّه بالغ في حجم ونوعية التفكير بالتهجير، مؤكدين أنه لا علاقة بين نزوات التلاعب من حين إلى آخر بالفكرة من جهة وما ظهر إلى الوجود في سنة 1948 من جهة أخرى. والجدل هنا يدور في الحقيقة حول طبيعة الصهيونية، وحول درجة التفكير الصهيوني مسبقاً بما حدث في سنة 1948.

والمسألة هنا تصل إلى لب الصهيونية وإلى جذور الصراع الصهيوني ـ العربي. فمنذ البداية كانت رغبة الصهيونيين أن يجعلوا من منطقة فلسطين دولة يهودية. لسوء الحظ أن البلد كان يضم سكاناً عرباً من أهل البلد كان عددهم 500,000 عندما بدأ تدفق الصهيونيين على فلسطين حوالي سنة 1882 وبلغ عدد السكان العرب 1,3 مليون نسمة في سنة 1947. كيف كان يمكن تثبيت سدادة مستديرة في فتحة مربعة؟ كيف كان بإمكان أقلية يهودية ـ من نحو 60,000 ـ 80,000 في سنة 1914 و650,000 في سنة 1947 أن تحصل على بلد تسكنه أكثرية عربية معادية؟ لقد ظهرت على الساحة عدة حلول.

الحل الأول والأهم كان عن طريق «العاليا» أي المزيد من المهاجرين اليهود. بذلك تتمكّن الأقلية تدريجياً من أن تطغى ديموغرافياً على الأكثرية من أهل البلد، بالرغم من معدلات الولادة الأعلى لدى العرب. وما أن يصبح اليهود أكثرية فسيتبع ذلك بصورة طبيعية قيام دولة يهودية. لسوء الحظ أن الأتراك العثمانيين وبالتالي، من نقطة معينة، خلفاءهم البريطانيين الإمبرياليين قيّدوا الهجرة. وفي الوقت ذاته، وخلال معظم تلك المدة، كان عدد قليل نسبياً من يهود الشتات يرغب فعلاً في الهجرة إلى فلسطين. معظم هؤلاء، إذا كان لا بد من الانتقال، كان يفضل دول أمريكا الشمالية، وأوروبا الغربية ودول الكومنولث البريطاني. وهكذا فإن وجود أكثرية يهودية في فلسطين لم يكن ليحدث بواسطة الهجرة.

الحل الثاني كان بتمهيد الطريق نحو حل مثل جنوب أفريقيا: إقامة دولة ابارتيد (فصل عنصري)، تتحكّم بها أقلية استيطانية رغم وجود أكثرية كبيرة مستغلّة من أهل البلاد. ولكن هذا الحل كان حراماً في نظر الأكثرية من الصهيونيين الذين جاؤوا من أوروبا بوجهات نظر ليبرالية أَو ديمقراطية ـ اجتماعية وكان هدفهم قيام نظام حكم سمته المساواة أَو على الأقل نظام حكم ديمقراطي. أما نظام الابارتيد فكان مستبعداً.

الحل الثالث كان بتمهيد الطريق إِلىٰ التقسيم، فمع حلول الثلاثينيات من القرن العشرين أدرك كثيرون من الزعماء الصهيونيين أن معدّل الهجرة اليهودية لا يكفي لكي يؤدي في المستقبل المنظور إِلىٰ أكثرية يهودية واستنتجوا من ذلك أن على اليهود، على الأقل مؤقتاً، أن يغضّوا النظر عن السيادة على كامل أرض إسرائيل، وأن يكتفوا بجزء فقط من البلد. فقد بدا أن قيام أكثرية يهودية في كامل فلسطين أمر ليس في متناول اليد. ولكن قد يكون بالإمكان تقسيم البلد بطريقة تسمح بإيجاد أكثرية في الجزء المخصّص للسيادة اليهودية. غير أن المشكلة مع التقسيم هي أنّه ما لم يتم إعلان المنطقة الضئيلة المساحة المؤلّفة من تل أبيب ومحيطها المباشر دولةً يهودية فإن الدولة التي ستبرز إِلىٰ الوجود ستضم بالضرورة أكثرية عربية، أَو على أقل تقدير، أقلية كبيرة جداً، هدّامة ومعادية لنظام الحكم اليهودي الذي خصصت له هذه الدولة. والحقيقة هي أن الدولة اليهودية واجهت مشكلة من هذا القبيل في خطة التقسيم التي أقرّتها الأُمم المتّحدة في تشرين الثاني (نوفمبر) 1947 إذ كانت تضم نسبة 55 بالمئة من اليهود ونسبة 40 ـ 45 بالمئة من العرب. وأقل ما يمكن قوله هو أنه مهمها كانت خطوط التقسيم، فلا بد أن يكون هذا التقسيم مثيراً لمشاكل قصوى. إذ كيف يمكن للدولة الجديدة، مثلاً، أن تُعالج موضوع الأقلية العربية الضخمة في سنة 1948 لو لم تقع حرب ولم تكن ثمة مشكلة لاجئين؟ إن هذا سؤال وجيه.

الحل الأخير؛ واسمحوا لي أن أقول: إنه الحل الواضح والمنطقي

لمشكلة الصهيونيين الديموغرافية الذي كان يمهد الطريق إلىٰ التهجير (الترانسفير): أي أنه بالإمكان خلق دولة يهودية متجانسة، أَو على الأقل بأكثرية يهودية ساحقة، بواسطة إبعاد أَو نقل جميع العرب أَو معظمهم من المنطقة المخصصة لها. وهذا، بالفعل، ما حدث في سنة 1948.

لقد خَصّصتُ في كتاب «الولادة» عدة صفحات لأنوّه بأن التهجير «الترانسفير» كان، في الحقيقة، أمراً خطر في بال زعماء صهيونيين من أمثال بن غوريون في السنوات العشر السَّابقة للحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى، وأوحيت بصورة ضمنية بأن هذا كان، بطريقة ما، التمهيد لما نشأ فعلاً خلال القتال. وخلال التسعينيات من القرن العشرين، أعدت النظر في الأمر، وكان هدفي جزئياً الرد على كتاب نور مصالحة «طرد الفلسطينيين» Expulsion of the Palestinians[2].

والاستنتاج الذي توصلت إليه كان وسيبقى أن التفكير بتهجير جميع العرب الفلسطينيين أَو جزء منهم، من الدولة اليهودية المقبلة، قد عمّ أوساط القيادة الصهيونية قبل سنة 1937 بوقت طويل، عندما أوصى اللورد بيل Lord Peel بالتهجير إلىٰ جانب التقسيم باعتبارهما الحل الوحيد الممكن للنزاع، واستمر هذا التفكير يفعل فعله في المخيلة الصهيونية خلال السنوات العشر التي

(2) نور مصالحة طرد الفلسطينيين: مفهوم التهجير (ترانسفير) في الفكر السياسي الصهيوني، 1882 ـ 1948 «Expulsion of the palestinians: the Concept of «Transfer» in Zionist political thought 1882-1948» (واشنطن العاصمة، 1992). الحجة التي طرحها مصالحة هي أن الزعماء الصهيونيين كانوا بين بداية القرن وبدء حرب 1948، مناصرين بثبات وانتظام للتهجير حلاً «للمشكلة العربية» ـ أي المشكلة التي يطرحها وجود أكثرية عربية في بلد، هو فلسطين، كانت رغبتهم أن يحولوه إلىٰ دولة «يهودية». وتابع في مجادلته قائلاً أن «نزع الطابع العربي» عن البلد إبان سنة 1948 ـ النزوح الفلسطيني ـ كان الذروة والنتيجة الطبيعيتين لهذا التفكير بالتهجير، وكان نتيجة خطط تهجير محددة تداول فيها الزعماء الصهيونيون خلال العقود السابقة.

تلت سنة 1937. أما التحديد الدقيق لكيفية تأثير هذا التفكير في السياسة الصهيونية والأعمال الصهيونية خلال حرب 1948 فإنه يظل أمراً أكثر تعقيداً مما أوحى به بعض الباحثين العرب.

إن كثيرين من قادة الاتجاه السائد لدى الصهيونيين، إن لم يكن معظمهم، كما أوضح نور مصالحة، عبَّروا على الأقل بشكل عابر عن مساندتهم لفكرة التهجير خلال العقود الأولى من عمر الحركة الصهيونية. صحيح إنَّهم بسبب حساسية الموضوع لم يكثروا من التعبير عن هذه المساندة علناً، أو لم يجعلوا من هذا التعبير أمراً معتاداً، ذلك أن مثل هذه الأقوال كان من شأنها بالتأكيد أن تزعج العرب والأتراك، وربما غيرهم أيضاً، ولكن المؤشرات، وأكثر من المؤشرات، إلى مساندة التهجير موثقة تماماً. إن هرتزل لم يأت إطلاقاً على ذكر الفكرة في مؤلفاته الرئيسة المنشورة «دولة اليهود» و«الأرض القديمة ـ الجديدة». ولكنه دَوّنَ في مفكرته اليومية بتاريخ 12 حزيران (يونيو) 1893، المقطع التالي:

«ينبغي لنا أن نتأنّى في المصادرة... سنحاول أَن نهجر السكَّان المُدقِعين من بلادهم خلسة عبر الحدود بواسطة تأمين استخدامهم في بلدان العبور، مع حرمانهم من أي استخدام في بلادنا... وكلا العملين: المصادرة وإبعاد المُدقِعين، يجب أن ننفذهما بفطنة ودراية»[3].

وإذا علمنا أن الأكثرية الساحقة من عرب فلسطين كانوا عند نهاية القرن «فقراء»، فلا بد أن هرتزل قصد بهذا الكلام نوعاً من التهجير الواسع. ولكنه أدرك أن ذلك لا بد أن يقترن بالفطنة والدراية.

لقد اتصفت الأحاديث الصهيونية عن فكرة التهجير خلال العقود اللاحقة

---

(3) تيودور هرتزل «مذكرات تيودور هرتزل الكاملة» رافائيل باتاي (نيويورك، 1960) المجلد الأول، ص 88 (12 حزيران/ يونيو 1895).

من السنين بهذه الفطنة وهذه الدراية ولكن نشر تقرير لجنة بيل في شهر تموز (يوليو) 1937، وموافقة الحكومة البريطانية على هذا التقرير بدا أنه يفتح أبواب الطوفان لمزيد من الحديث المكشوف، إن لم نقل الكلام العلني حول الفكرة. فتوصيات بيل الداعية إلىٰ نقل ما لا يقل عن نحو 225 ألف عربي من الأراضي المنخفضة في الدولة اليهودية المقترحة حركت في نفوس بعض القادة الصهيونيين نوازع الحماسة. وهكذا، فما أن نشر تقرير لجنة بيل حتى دَوّنَ داڤيد بن غوريون، زعيم اليشوف، في مفكرته اليومية ما يلي:

«تعليقي على التقرير، مباشرة بعد القراءة الأولى (تاريخ 10/ 7/ 37) أنني تجاهلت نقطة مركزية تفوق في أهميتها كل النقاط الإيجابية الأخرى وتعوض عن نواقص التقرير ومآخذه، وإذا لم تبق هذه النقطة عديمة الأثر، فقد تعطينا شيئاً لم يسبق قط أن نلناه، حتى عندما كنا مستقلين، بما في ذلك خلال الكومنولث الأول، وأيضاً خلال الكومنولث الثاني: أي تهجير العرب بالإكراه من الوديان المقترح ضمها إلىٰ الدولة اليهودية.

«لقد تجاهلت هذه النقطة الأساس انطلاقاً من شعور بالإجحاف جعلني أعتقد أن هذا (أي التهجير) غير ممكن، وأنّه غير عملي. ولكني كلما أمعنت النظر في استنتاجات اللجنة ازدادت وضوحاً أمامي الأهمية الهائلة لهذا الاقتراح ـ وازددت قرباً من الاستنتاج بأن العقبة الأولى أمام تنفيذ هذا الاقتراح ـ هي فشلنا في أن نتشبث به، وأننا أسرى مشاعر الإجحاف والعادات الفكرية التي ازدهرت في أوساطنا في ظروف أخرى.

«فإجلاء السكان العرب من الوديان يحقّق، للمرة الأولى في تاريخنا دولة يهودية حقيقية ـ جسماً زراعياً مؤلفاً من مليون أَو أكثر من مليون إنسان، متواصلاً وكثيف السكّان موحّداً مع أرضه التي هي بكاملها ملكه. وسنحقّق إمكانية استيطان وطني ضخم، على مساحة واسعة **كلها في يد الدولة**... إن كل المصاعب والعلل التي شغلتنا حتى الآن في مشروعنا الاستيطاني ستختفي

وكأننا نملك عصاً سحرية ـ أي مسألة العمالة العبرية، والدفاع، والاقتصاد المنظّم، والاستثمار العقلاني المقرّر سلفاً للأرض والمياه. أمامنا فرصة لم نحلم بها ولم نجرؤ أن نحلم بها حتى في خيالنا الجامح. هذا أكثر من دولة، وأكثر من حكم ذاتي، وأكثر من سيادة ـ وهذا **تَوَطُّدٌ** وطني في وطن لا تقيده أصفاد ولا قيود خارجية، وهذا خلق للسلطة والصلابة والتجذّر، وهذه أمور أهم من أي إشراف سياسي استيعابي... إنه كتلة متواصلة مؤلّفة من مليونين ونصف مليون دونم... إنه إمكانية توطين جديد لخمسين أو مئة ألف أسرة... وعندما تكون لنا دولة يهودية في الداخل، وشعب يهودي مؤلَّف من 16 مليوناً في الخارج، ما من شيء ستعجز عنه قدرات هذا الجمع من القوى والإمكانات والحاجات والحقائق.

يجب أولاً أن ننبذ ضعف التفكير ووهن الإرادة والشعور بالتحامل ـ هذه الأمور التي تقول لنا إن التهجير مستحيل.

إنني مدرك، كما في السابق، للصعوبة الفظيعة الناجمة عن قيام قوة غريبة باقتلاع 100,000 (هكذا ورد الرقم) عربي من القرى التي عاشوا فيها مئات السنين ـ هل تجرؤ بريطانيا أن تفعل ذلك؟

بالتأكيد إنّها لن تفعله ـ إذا لم نكن نحن نريده، وإذا لم ندفعها إلىٰ فعله بقوتنا وقوة عقيدتنا. وحتى إذا مُورس الحد الأقصى من الضغط ـ من الممكن أن تظل ممتنعة... إن هذا بالتأكيد ممكن ـ وما من شيء أعظم من هذا فعله أحد من أجل قضيتنا في زماننا (أي اقتراح التهجير من قبل بيل).

ثم لم نكن نحن من اقترح ذلك ـ بل اللجنة الملكية هي التي اقترحته... وعلينا أن نتشبث بهذا الاقتراح (أي التوصية) مثلما تشبّثنا بإعلان بلفور، بل أكثر مما تشبثنا بوعد بلفور ـ وكما تشبثنا بالصهيونية ذاتها يجب أن نلتصق بهذا الاستنتاج بكل قوانا وإرادتنا وعقيدتنا ـ فإنه بين كل الاستنتاجات

التي توصلت إليها اللجنة كان هذا وحده الذي يقدم لنا بعض التعويض عن سلخ أجزاء أخرى من البلاد (يقصد وضع اللجنة معظم أرض فلسطين تحت السيادة العربية)، كما أن (الاقتراح) هو ذو صفة سياسية منطقية كبيرة من المنظور العربي، لأن شرق الأردن بحاجة إلىٰ استيطان وزيادة في عدد السكَّان وإلىٰ التنمية والمال، والحكومة الإنكليزية ـ وهي أغنى الحكومات ـ مطلوب منها بموجب اللجنة الملكية أن توفّر الأموال التي يحتاجها ذلك، وتنفيذ هذا التهجير فيه نعمة كبيرة للدولة العربية ـ أما بالنسبة لنا فإنه مسألة حياة، ووجود، وحماية للثقافة، وزيادة (في عدد السكَّان اليهود) وحرية، واستقلال... إن ما لا نحلم به في الأوقات العادية يكون ممكناً في الأوقات الثورية. وإذا فوتنا الفرصة في هذا الوقت، وإذا لم نفعل ما هو ممكن في مثل هذه الساعات العظيمة ـ نكون قد خسرنا عالماً بكامله... إن كل شك من قِبَلِنا في ضرورة هذا التهجير، وأي شك نُبديه في إمكانية تنفيذه، وأي تردّد من جانبنا في عدالته، قد يعني فقداننا فرصة تاريخية لن تتكرّر. إن الفقرة الخاصّة بالتهجير هي في نظري أهم من كل مطالباتنا بأرض إضافية. إن هذه أكبر وأهم وأكثر «منطقة» إضافية حيوية. ينبغي لنا أن نميّز بين المهم والعاجل في مختلف مطالبنا. ويجب أن نعمل بالحكمة الأهم في عملنا التاريخي: حكمة ما يجب أن يأتي أولاً، وما يجب أن يأتي لاحقاً.

هنالك عدد من الأشياء التي نناضل من أجلها الآن، ولكننا لا نستطيع تحقيقها الآن. على سبيل المثال النقب. (من ناحية أخرى) إجلاء (العرب من) وادي (جزريل) يجب أن نحقّقه الآن ـ وإلاَّ فلن نحقّقه أبداً. إذا لم ننجح في إبعاد العرب من وسطنا، في الوقت الذي تقترح ذلك على إنكلترا لجنة ملكية، وإذا لم ننقلهم إلىٰ المنطقة العربية ـ فلن يكون تحقيق ذلك سهلاً (أَو ربما قد يكون غير قابل للتحقيق إطلاقاً) بعد قيام الدولة (اليهودية)، وتكون حقوق الأقليات (فيها) مضمونة، ويقوم العالم المعادي لنا بالتدقيق في سلوكنا تجاه

الأقليات الموجودة عندنا. هذا الشيء يجب فعله الآن ـ والخطوة الأولى ـ ربما (الخطوة) الحاسمة ـ أن نُكَيّفَ أنفسنا ونستعد لتنفيذه»[4].

هذه الكلمات دَوّنَها زعيم الصهيونية في مفكرته اليومية. ولكن بن غوريون عرض في الشهر التالي لبّ تفكيره في هذا الأمر، في ندوة أكثر علنية، بمناسبة المؤتمر الصهيوني العشرين الذي انعقد في زوريخ لغاية محدّدة هي النظر في مقترحات بيل، وهناك طرح بن غوريون مرة أخرى التهجير بعبارات لا لبس فيها، فقال: «نحن لا نريد أن نصادر. (ولكن) تهجير السكّان بدأ يأخذ مجراه في وادي (جزريل) وفي (سهل) شارون وفي أماكن أخرى. وأنتم تعلمون ما يفعله الصندوق القومي اليهودي في هذا الصدد. (كان يشير بذلك إلىٰ أعمال اقتلاع مجموعات المزارعين العرب مستأجري الأراضي التي ابتاعها الصندوق القومي اليهودي). أما الآن فيجب القيام بأعمال تهجير ذات أبعاد مختلفة. ففي أجزاء من البلاد لن يكون الاستيطان اليهودي الجديد ممكناً إلاّ بتهجير الفلاحين العرب.. وإنه لأمر هام أن هذه الخطة جاءت من اللجنة ولم نكن نحن مصدرها... تهجير السكان هو الذي يجعل برنامج الاستيطان الشامل ممكناً. ولحسن حظنا، إن العرب لديهم مساحات شاسعة قفراء. إن نمو القوة اليهودية في البلد سوف يزيد إمكانيات القيام بعملية تهجير ضخمة. وعليكم أن تتذكّروا أن هذا الأسلوب (يعني الإمكانية) يتضمن فكرة صهيونية إنسانية هامّة. إنّها نقل أجزاء من شعب (أي العرب) إلىٰ بلدهم وتوطينهم في أراضي خالية من السكّان (أي شرق الأردن والعراق)»[5].

---

(4) مفكرة دافيد بن غوريون اليومية، 12 تموز (يوليو) 1937، محفوظات وثائق بن غوريون، سيدي بوكر، إسرائيل. انظر أيضاً ما دوّنه بن غوريون في مفكرته اليومية بتاريخ 20 تموز يوليو 1937.

(5) الأرشيف الصهيوني المركزي ـ S5 ـ 1543، نص خطاب بن غوريون بتاريخ 7 آب/ أغسطس 1937. جدير بالملاحظة أن بن غوريون نادى بالفكرة القائلة أن اليشوف، وليس البريطانيين، سينفّذون التهجير.

وبالرغم من أن فكرة التهجير اقترحتها لجنة ملكية، وأن بن غوريون رأى من المناسب أن يتحدَّث عنها في جلسة حاشدة للكونغرس الصهيوني، فقد كان الموضوع لا يزال ذا حساسية. والحقيقة، أن أحد قياسات حساسيته المستمرة هو أن الأخبار التي نشرتها الصحافة اليهودية عن وقائع الكونغرس أحجمت بصورة عامة عن ذكر أن بن غوريون أَو أي شخص غيره، أبدى تأييداً قوياً للتهجير أَو حتى أثار الموضوع. وعندما نشرت المنظمة الصهيونية في السنة التالية نصوص الخطب التي أُلقيت، اقتطع بالكامل تقريباً أي ذكر للتهجير من كل خطاب، ومن نافلة القول، أن المقطع المنقول أعلاه من خطاب بن غوريون قد حُذف بكامله من صيغة الوقائع التي جرى تبييضها[6].

ومن ثم، أخذت مسألة التهجير تُثار تكراراً في اجتماعات اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية، التي هي «حكومة» اليشوف والهيئة القيادية للمنظمة الصهيونية. غير أن اللجنة التنفيذية ناقشت المسألة لماماً، كما تقول المحاضر الموجودة، خلال السنوات 1939 ـ 1947. وكانت الإشارة إلىٰ المسألة تأتي عادة في جمل معزولة عن بعضها بعضاً، أَو في نصف جمل، وبدون متابعة. ومن جانبي أفترض أنه قيل في هذه الاجتماعات كلام عن التهجير أكثر مما جاء في المحضر. لقد كانت المسألة شديدة الحساسية ـ وكان الأسلوب المتبع بصورة عامة في الهيئات الصهيونية، أن يطلب من ناسخي الاختزال أن «يأخذوا استراحة» وهكذا كانت تحذف من السجل الأحاديث عن مثل هذه الأمور. ولكن ربما لم تكن السجلات تكذب، وأن التهجير بكل بساطة لم يبحث مرات كثيرة أَو بصورة شاملة، ولعل السبب هو أن جميع أعضاء اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية أَو معظمهم شعروا بأنّه لا حاجة إلىٰ نقاش من هذا القبيل.

---

(6) راجع «الكونغرس الصهيوني العشرون والدورة الخامسة لمجلس الوكالة اليهودية، زوريخ، 3 ـ 21 آب (أغسطس) 1937»، تقرير مُخْتَزَل، اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية والوكالة اليهودية (القدس، 1938) ومقالة بني موريس «نظرة جديدة على الوثائق الصهيونية المركزية» (بالعبرية) البابيم 12 (1996) ص: 73 ـ 103.

الموضوع شديد الحساسية، وكلما قلّ الكلام عنه كان ذلك أفضل، لأن التسريبات يمكن أن تكون شديدة الإحراج.

مهما يكن من أمر، فإن سجلات الوكالة اليهودية تقول إن التهجير جرى بحثه في شهر حزيران/ يونيو 1938، أي جرى بحثه في خطوطه العريضة في الاجتماعات المتتالية للجنة التنفيذية للوكالة اليهودية. وفي السابع من حزيران/ يونيو اقترح بن غوريون أن تشمل «مسارات عمل» الحركة الصهيونية في المستقبل، إجراء بحث مع الدول العربية المجاورة، في «مسألة النقل الطوعي للمزارعين مستأجري الأرض والعمال والفلاحين العرب من الدولة اليهودية إلى الدول المجاورة»[7]. وفي الثاني عشر من حزيران/ يونيو بحثت المسألة بصراحة. لقد قال فيرنر ديفيد سيناتور، وهو مدير تنفيذي في الجامعة العبرية، إنه يجب على اليشوف أن يهدف إلى «أقصى حد من التهجير». أما مناحيم أوسيشكين، رئيس الصندوق القومي اليهودي، فقد قال أنه لا شيء غير أخلاقي في تهجير 60,000 عائلة عربية. وأضاف «هذا هو الشيء الأكثر أخلاقية (الذي يجب عمله)». وقال بيرل كاتزنلسون، أحد كبار زعماء حزب ماباي «التهجير الواسع يجب الموافقة عليه». وبدوره قال بن غوريون «أنا أؤيد التهجير بالإكراه، ولا أرى فيه شيئاً غير أخلاقي»[8].

كان واضحاً التوافق أو شبه التوافق على تأييد التهجير ـ طوعاً إن أمكن، وإكراهاً إذا لزم. ولم ينته الاهتمام بالتهجير وتأييده، ولم يتضاءلا، عندما تخلت الحكومة البريطانية في الواقع عن الفكرة بنشرها تقرير لجنة وودهيد في تشرين الأول/ أكتوبر 1938. لقد شكّلت هذه اللجنة ظاهرياً في كانون الثاني/

(7) الأرشيف الصهيوني المركزي 28، محضر اجتماع اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية، 7 حزيران/ يونيو 1938.

(8) الأرشيف الصهيوني المركزي 28، محضر الاجتماع المشترك للجنة التنفيذية للوكالة اليهودية ولجنة الإجراءات الصهيونية، 12 حزيران/ يونيو 1938.

يناير السابق للنظر في طُرق تنفيذ توصيات بيل الداعية إلىٰ التقسيم، ولكن، في الواقع، كان التفويض المعطى لها هو أن تدفن مقترحات بيل وفكرة التقسيم. وفي 12 كانون الأول/ديسمبر 1938، بعد انقضاء شهور على تراجع الحكومة البريطانية عن التقسيم والتهجير، دوّن بن غوريون في مفكرته اليومية ما يلي: «نحن سنقترح على العراق منحه 10 ملايين جنيه فلسطيني لقاء نقل مئة ألف أسرة عربية من فلسطين إلىٰ العراق»[9].

كذلك فإن بدء الحرب العالمية الثانية لم يخفِّف كثيراً من حماسة بن غوريون للتهجير، بل حدث العكس. فلم يكن من شأن اضطهاد النازيين لليهود إلاَّ أن يزيد تقديره للحاجة الملحّة إلىٰ مزيد من الأرض الخالية في فلسطين لتوطين المهاجرين اليهود. علاوةً على ذلك، فإن المشهد المزري لاستغلال الأقليات الألمانية في وسط وشرق أوروبا من قِبل النازيين كوسيلة لتقويض أنظمة الحكم المعادية، قد فعل فعله من حيث تحريض التفكير الصهيوني على الطريقة التي يجب أن تتبعها الدولة اليهودية العتيدة من أجل أن تتخلّص، منذ البداية، من الأقليات العربية الهدامة التي تكون ضمن أراضيها، كما أن الحرب ذاتها وفرت ثوابت ونماذج لأعمال تهجير فعلية كان لها مفعولها في تجذير الوضع الديمغرافي والجغرافي السياسي في دول ـ مُتعددة. وكانت رؤية بن غوريون للأمور هي أن المزيد من أعمال التهجير هذه كانت لها حساباتها في تسوية ما بعد الحرب الأوروبية. وحقيقة أن حكومة صاحب الجلالة في سنة 1938 قد تباعدت عن فكرة التهجير، لم تكن سبباً للتخلي عن الأمل.

في تشرين الأول (أكتوبر) 1941 أسهب بن غوريون في الحديث عن الحاجة إلىٰ التهجير وجوانبه العملية في مذكرة تضمّنت الخطوط العامة لمستقبل السياسة الصهيونية. لقد كان يعتقد أن أجزاء من سكان فلسطين العرب ـ

(9) ما دوّنه بن غوريون في مفكرته اليومية بتاريخ 12 كانون الأول (ديسمبر) 1938، أرشيف بن غوريون.

«الدروز» والعديد من العشائر البدوية في وادي الأردن وفي جنوب فلسطين والشركس وربما أيضاً المتاولة [الشيعة في شمال الجليل]، لن يبالوا بنقلهم، في ظروف ملائمة، إلىٰ بلد ما مجاور، علاوة على ذلك، «ربما لن يكون أمراً بالغ الصعوبة» تهجير المزارعين ـ مستأجري الأرض والعمّال الذين لا يملكون أرضاً، من البلاد. أما التهجير الكامل لمعظم السكان العرب فلا يمكن تنفيذه إلاّ بالقوة، «بالإكراه الذي لا يعرف الرحمة» حسب تعبير بن غوريون. بَيْدَ أن بن غوريون نوَّه بأن التاريخ الأوروبي في الآونة الأخيرة، قد أظهر عملياً أن تهجير السكان الواسع النطاق بالإكراه ممكن ـ وأن الحرب العالمية المستمرة جعلت فكرة التهجير أكثر شعبية باعتبارها الطريقة الأضمن والتي هي عملية أكثر من غيرها لحل مشكلة عسيرة وخطيرة. وكانت رؤيته تقول أن تسوية ما بعد الحرب في أوروبا، ستشتمل على عمليات تهجير واسعة للسكان. ولكن يجب على الصهيونيين أن يحرصوا على عدم التبشير علناً بالتهجير الإلزامي، لأن ذلك سينم عن حماقة وسيجلب عداء كثيرين في الغرب. وفي الوقت ذاته، قال بن غوريون على سبيل الإقناع: لن تفعل الحركة الصهيونية أي شيء يشوش على أولئك الذين ينادون في الغرب بالتهجير باعتباره عنصراً ضرورياً في حل لمشكلة فلسطين[10].

لم يكن بن غوريون الزعيم الصهيوني الوحيد الذي ظلّ يتحدَّث مُحَسّناً إمكانات التهجير، والقلق بشأنها، بل أصبحت هاجساً له. إن حاييم وايزمان، رئيس الحركة الصهيونية، ورجل الدولة الليبرالي الأكبر سناً في هذه الحركة، ما بَرِح يُلحّ على الفكرة أمام مختلف الذين تحادث معهم. وفيما يلي وصفٌ ـ ربما كان كتبه لويس ناميير، أحد مساعدي وايزمان ـ لحديث وايزمان مع السفير

(10) بن غوريون «الخطوط العامة للسياسة الصهيونية: 15 تشرين الأوَّل (أكتوبر) 1941، الأرشيف الصهيوني المركزي 14632 ـ 24». وإني أشكر البروفسور يوأف غيلبر، من جامعة حيفا، لأنه وجه انتباهي إلىٰ هذه الوثيقة الهامة.

السوفيتي في لندن إيفان مايسكي خلال شهر كانون الثاني (يناير) 1941. لقد ركَّز هذا الحديث على موضوع التسوية في فلسطين بعد الحرب:

«قال وايزمان إنه أجرى حديثاً ممتعاً جداً مع السيد مايسكي. وقد قال السيد مايسكي إنه يُودُّ أن يُجري تبادل في السكَّان. فقال الدكتور وايزمان إنه إذا أمكن نقل نصف مليون عربي، عندها يمكن أن يوضع مكانهم مليونا يهودي. وذلك، بطبيعة الحال، سيكون القسط الأول. وما قد يحدث بعد ذلك سيكون مسألة تعود إلىٰ التاريخ. وكان تعليق السيد مايسكي أنَّهم في روسيا أيضاً اضطرّوا إلىٰ التعامل مع تبادل السكَّان. فقال الدكتور وايزمان إن المساحة التي لا بدّ من التعامل معها في فلسطين ستكون أصغر، وأنّه يود أن يتم نقل العرب فقط إلىٰ العراق أو شرق الأردن. عندها سأل السيد مايسكي عما إذا كانت هناك بعض الصعوبات التي قد تنشأ عند نقل سكان المناطق الجبلية إلىٰ السهول فأجاب الدكتور وايزمان إن البداية يمكن أن تكون مع العرب القاطنين في وادي الأردن، ولكن في كل الأحوال الظروف في شرق الأردن لا تختلف كثيراً عن أحوال المناطق الجبلية في فلسطين، وأوضح الدكتور وايزمان أنَّهم لا يستطيعون التعامل مع العرب بمثل تعامل السلطات الروسية، على سبيل المثال، مع عنصر متخلّف من سكان الاتحاد السوفييتي. كما أنَّهم لا يرغبون في أن يفعلوا ذلك»[11].

في الواقع كانت بريطانيا وكذلك الحركة الصهيونية قد وضعتا إمكانية حل مشكلة فلسطين على الرفّ خلال الحرب العالمية الثانية إذ إن العالم كان مشغولاً بمشاكل أكثر إلحاحاً. ولذلك كان الحديث عن الجوانب العملية للتهجير دون جدوى خلال الصراع العالمي. على أية حال كانت المسألة تبرز

(11) أوراق وايزمان، 2271، محضر مختصر لاجتماع عقد يوم الخميس 30 كانون الثاني (يناير) 1941، في شارع «غريت راسل لندن، W.C.1» (الحضور: الدكتور وايزمان، السيدة دوغديل، البروفسور ناميير، السيد لوكر، السيد لنتون»).

من حين إلىٰ آخر أثناء المناقشات الصهيونية الداخلية. على سبيل المثال بحثت اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية بتاريخ 7 أيار (مايو) 1944 قرار اللجنة التنفيذية لحزب العمّال البريطاني المؤيد للتهجير باعتباره جزءاً من حل الأحجية الفلسطينية. إن موشي شرتوك (شاريت)، مدير الدائرة السياسية للوكالة اليهودية، والذي ما لبث أن صار أول وزير خارجية لدولة إسرائيل وثاني رئيس وزراء، بدأ الحديث بالقول: «التهجير يمكن أن يكون حجر القنطرة، والمرحلة النهائية في التطور السياسي، ولكن لا يمكن بأي حال أن يكون نقطة البداية. إذا فعلنا ذلك (أي إذا تحدّثنا عن التهجير قبل أوانه)، نكون قد عبّأنا قوى هائلة ضد الفكرة وقوّضنا تطبيقها سلفاً...» ثم تابع قائلاً: «مهما سيحدث عندما تقام الدولة اليهودية ـ من الممكن جداً أن تكون النتيجة هي تهجير العرب». بعد شرتوك تحدَّث بن غوريون فقال:

سمعت هذه الأشياء (أي قرار اللجنة التنفيذيَّة لحزب العمّال البريطاني)... كانت لديّ بعض الأفكار الصعبة... (ولكن) توصلت إلىٰ استنتاج مفاده أنه من الأفضل أن يظل هذا (أي أن يظل القرار جزءاً من البرنامج الرسمي لحزب العمّال)... ونحن لو سئلنا ماذا يجب أن يكون برنامجنا لرأيت أن مما لا يخطر في البال أن نقول لهم إنه التهجير... لأن الحديث في هذا الموضوع قد يسبِّب ضرراً بطريقتين: (أ) إنه قد يسبِّب لنا ضرراً لدى الرأي العام العالمي، لأنه قد يعطي الانطباع أنه لا مكان (لمزيد من اليهود) في فلسطين إلاَّ بطرد العرب... (ب) (إن كلاماً من هذا القبيل في تأييد التهجير) سيرغم العرب على الوثوب (أي سيصدمهم ويثيرهم).

وقال بن غوريون، مهما يكن من أمر «إن تهجير العرب أسهل من أي نوع آخر من أنواع التهجير. فهناك دول عربية في المنطقة... ومن الواضح أنّه إذا جرى إرسال عرب فلسطين (إلىٰ بلدان عربية) فإن هذا سيحسِّن وضعهم وليس

العكس. . .»[12] وتبعه في الكلام بقية أعضاء اللجنة التنفيذيَّة للوكالة اليهودية. فقال إسحاق غروننباوم، الذي سيكون أول وزير للداخلية في إسرائيل سنة 1948:

«يبدو لي أن هناك تفكيراً عربياً محبِّذاً للتهجير. أي تفكيراً في زيادة سكان العراق بواسطة إضافة عرب آخرين إليه. ومهمة اليهود من حين إلىٰ آخر هي أن يجعلوا الأغيار (غوييم) مطلعين على أشياء لم يلاحظوها حتى ذلك الحين. . . فإذا أمكن على سبيل المثال خلق ظروف مصطنعة في العراق تجذب عرب فلسطين وتغريهم بالهجرة إلىٰ العراق فإني لا أرى في ذلك بغياً أَو جريمة. . .»[13].

أما الياهو دوبكن العضو الحازم في حزب ماباي ومدير دائرة الهجرة في الوكالة اليهودية فقد قال: «ستكون في البلد أقلية (عربية) كبيرة يجب طردها. لا مكان لمخاوفنا الداخلية (في هذه المسألة). . .» وأما أليعازر كابلان، الذي يأتي في المرتبة الثالثة بين أعضاء حزب ماباي والذي سيصبح أول وزير للمالية في إسرائيل فقد قال: «فيما يتعلَّق بمسألة التهجير لدي طلب واحد فقط: يجب ألا نبدأ الجدل فيما بيننا. . . إن هذا سيسبِّب لنا أشد ضرر في الخارج. أما دوف جوزيف، المستشار القانوني للوكالة اليهودية (والذي لن يلبث أن يكون وزير العدل في إسرائيل) فقد قال: «أنا أتفق مع السيد كابلان». في حين أن فيرنر ديڤيد سيناتور قال: «أنا لا أعتبر مسألة التهجير مشكلة أخلاقية أَو غير أخلاقية. . . إنها ليست بالمسألة التي أرفض النظر فيها. . .»[14].

لقد عاد بن غوريون إلىٰ الحديث في موضوع التهجير في الشهر التالي،

---

(12) الأرشيف الصهيوني المركزي S100/42b، محضر اجتماع اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية، 7 أيار (مايو) 1944.

(13) المصدر السابق.

(14) المصدر السابق.

عندما اقترح جلب مليون مهاجر يهودي إلىٰ شواطىء فلسطين «فوراً». أما موشي حاييم شابيرا، وهو من حزب مزراحي الديني فقد قال إن المسألة سترغم اليشوف على النظر في تهجير العرب. فأجاب بن غوريون:

«أنا أعارض أن يأتي أي اقتراح بشأن التهجير من جانبنا. أنا لا أرفض التهجير لأسباب أخلاقية ولا أرفضه لأسباب سياسية. إذا توفرت له فرصة (أؤيده) إنه ممكن فيما يخص الدروز. إذ من الممكن نقل جميع الدروز طوعاً إلىٰ جبل الدروز (في سوريا). أما (العرب) الآخرون ـ فلا أعرف. ولكن يجب أن لا يكون الاقتراح يهودياً...»[15].

ترى ما هي أهمية هذه الأقوال المعبّرة عن مساندة التهجير في السنوات العشر السابقة لسنة 1948؟ وما علاقتها بما حدث فعلاً خلال الحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى؟ إن بعض الباحثين ـ على غرار مصالحة ـ يريدنا أن نعتقد أن ثمة صلة مباشرة بين التفكير المبكر والأعمال اللاحقة. أما شعوري أنا فهو أن الصلة هي صلة أكثر غموضاً. وهي صلة غير مباشرة.

إن التفكير العشوائي في التهجير قبل سنة 1937 والتوافق المفترض في الآراء تأييداً للفكرة بدءاً من سنة 1937 وما بعد، أسهما في ما حدث في سنة 1948. بمعنى إنّهما كيّفا القيادة الصهيونية، ومن هم دونهامرتبة، أي الموظفين والضبّاط الذين تولوا إدارة المؤسَّسات المدنية والعسكرية في الدولة الجديدة، للقيام بعملية التهجير التي حدثت. فهؤلاء الرجال، بدرجة أو أخرى، وصلوا جميعاً إلىٰ سنة 1948، بسبب العنف العربي المعادي للصهيونية الذي تزامن مع الاضطهاد المتزايد ليهود الشتات في وسط وشرق أوروبا، فكانت أذهانهم مهيأة لقبول الفكرة وقبول التهجير والطرد. ثم إن التهجير الذي حدث ـ والذي لم

(15) الأرشيف الصهيوني المركزي S100/43b، محضر اجتماع اللجنة المركزية للوكالة اليهودية 20 حزيران (يونيو) 1944.

يواجه معارضة جدية من أي جزء من اليشوف، كان حدوثه سهلاً إلىٰ حدّ كبير بسبب هذه التهيئة المسبقة للأفكار، ولكن أيضاً بسبب فهم الجميع أَو الجميع تقريباً، بعد أن بدأ عرب فلسطين الحرب وبعد أن غزت الدول العربية فلسطين، إن التهجير هو ما يتطلبه بقاء الدولة اليهودية ومستقبلها ورفاهها.

ثمة نقطة أخيرة في هذا الموضوع. هنالك حاجة إلىٰ مزيد من العمل فيما يتعلّق بموقف اليشوف من التهجير. لقد تمّ حتى الآن مجرد خدش سطح الوثائق المتوفرة. ولذلك لا بد من تمشيط المفكرات اليومية للزعماء والمسؤولين الصهيونيين ورسائلهم وملفات مختلف الهيئات الصهيونية بين سنة 1881 وسنة 1937 والتمعن فيها. ويجب أيضاً مراجعة محاضر مختلف الهيئات السياسية ـ مركز حزب الماباي واللجان السياسية للأحزاب الأخرى. ومفكرات ومراسلات الزعماء والمسؤولين في المدة 1937 ـ 1947. وقد تكون أوراق الضباط من رتبة رائد (ميجور) ومقدم (كولونيل) وجنرال (عميد فما فوق) الذين نفذوا التهجير في سنة 1948، مثل ييغال الون، وإسحق ساده، وموشي كارمل، مبعث اهتمام خاص.

الطرد والقسوة الفظيعة في عملية حيرام، 1948

لا شيء مما رأيته في محفوظات الوثائق الإسرائيلية خلال العقد الماضي من السنوات يشير إلىٰ وجود خطة صهيونية عليا سابقة لسنة 1948 تقضي بطرد عرب فلسطين. ولم أجد أيضاً في المواد التي اطلعت عليها منذ سنة 1948، أي شيء يظهر أن خطة من هذا القبيل كان لها وجود ونُفِّذت إبان الحرب، أَو أن الهيئات التنفيذية لليشوف اتخذت قراراً باتباع سياسة إكراه عامة ـ وأقصد بهذه الهيئات اللجنة التنفيذيَّة للوكالة اليهودية، ولجنة الدفاع، والإدارة الشعبية وحكومة إسرائيل المؤقتة ـ إبَّان حرب 1948 (ما عدا قرار مجلس الوزراء خلال حزيران (يونيو) ـ تموز (يوليو) 1948 بحظر عودة اللاجئين).

في أي حال، كان الطرد موضوعاً مطروحاً في أجواء حرب 1948. فمنذ شهر نيسان (أبريل) وما بعد، كان عرب فلسطين هدفاً لسلسلة من أعمال الطرد الحقيقية من قرى فردية، أَو مجموعة قرى، ومن بلدات. وكان استعداد الضباط والمسؤولين الإسرائيليين للقيام بأعمال الطرد يتقلّب تبعاً للأحوال المحلية والوضع العسكري الإسرائيلي (ومن المؤكد أن الاستعداد للطرد ازداد بعد أن غزت الدول العربية فلسطين في 15 أيار (مايو)، ما جعل وجود اليشوف بالذات موضع شك مؤقتاً)، وتبعاً لطبيعة ونظرة الضباط الإسرائيليين إِلىٰ الأمور، وطبيعة القرويين وسكّان المدن العرب ذوي العلاقة (هل هم عرب معادون تقليدياً للصهيونيين، أم «أصدقاء» عرب، مسلمون، أَو مسيحيون، أَو دروز... إلخ) وتبعاً للأحوال الطوبوغرافية، وهلم جراً.

من الواضح أن الاستعداد للجوء إِلىٰ الطرد بالإكراه تنامى في أوساط اليشوف البيروقراطية ووحداتهم العسكرية خلال شهور القتال الأولى، وعندما اشتد القتال وصار أكثر دموية وأوسع انتشاراً، وصار بن غوريون نفسه هو موجّه المسار ومحدِّد الاتجاه، وكان عادة يلجأ إِلىٰ إيماءة بالرأس وغمزة بالعين في حال عدم إصداره أوامر صريحة. ولما كان بن غوريون مدركاً للمناهج التاريخية وآليات كتابة التاريخ وأهميتها، فقد كان حريصاً جداً، في أقواله وكتاباته، ألا يترك أي أثر شديد الوضوح في أعقاب ما يفعله.

وإذا تركنا بن غوريون جانباً، فإن الوثائق التي انكشفت أَو أُفرج عنها خلال السنوات العشر الماضية، إنما توفِّر كمية كبيرة من المعلومات الإضافية عن أعمال الطرد في سنة 1948. إن نزوح السكَّان العرب من بعض المواقع، الذي وصفناه في كتاب «الولادة» بأنّه عائد إِلىٰ الخوف أَو الهجوم العسكري للجيش الإسرائيلي، أَو ببساطة لم يكن له تفسير، يبدو الآن أنه كان مشوباً، إن لم يكن قد اتخذ طابع أوامر وإجراءات الطرد الصادرة من الهاغاناة أَو الجيش الإسرائيلي، (مثال ذلك، عين هود قرب حيفا واشدود قرب عسقلان). وهذا

يعني أن نسبة السبعمئة ألف عربي، الذين سلكوا طريق الهرب نتيجة لأعمال الطرد، وليس نتيجة هجوم عسكري مباشر، أَو نتيجة الخوف من هجوم، إلخ، كانت أكبر مما ورد في كتاب «الولادة». وبالمثل، كشفت الوثائق الجديدة عن فظائع لم أكن على علم بها عندما أَلَّفت كتاب «الولادة» (على سبيل المثال، في الحسينية، شمال بحيرة طبريا في آذار (مارس)، وفي البرير، شمال بئر السبع، في أيار (مايو)). هذه الفظائع لها أهميتها من أجل فهم أسباب حدوث مختلف مراحل النزوح العربي وأود أن أضيف فيما يخص أعمال الطرد والفظائع، أننا نستطيع توقع الكشف عن مزيد منها مع مرور السنين وتوفر المزيد من السجلات الإسرائيلية. وفي الوضع الراهن، يوجد لدى الجيش الإسرائيلي توجيه سياسي بعدم كشف المواد، التي تصف أعمال الرد والفظائع وصفاً صريحاً. ولذلك يبقى الكثير من المواد المحفوظة لدى الجيش الإسرائيلي عن هذه المواضيع في نطاق السرِّيَّة. ولكن المسؤولين، يغفلون عن وثيقة تحتوي وصفاً صريحاً، أو، وهذا ما يحدث تكراراً يتسامحون عندما تحتوي الوثيقة على أوصاف ضمنية أَو غير مباشرة. وهكذا، قد يفرج المسؤولون عن حفظ الوثائق عن وثيقة تتضمّن أمراً بالطرد ولكنهم يبقون على سرِّيَّة وثيقة لاحقة يصف فيها القائد العسكري المحلي تفاصيل كيفية تنفيذ الأمر. وعلى غرار ذلك، فإن قسم محفوظات وثائق الجيش الإسرائيلي يفرج عادةً عن وثيقة تستخدم كلمات لطيفة الوقع مثل «نقل» (بالعبرية: لو حازير) أَو «إجلاء» (بالعبرية: لو فانوت) سكان منطقة بينما تبقي على سرِّيَّة وثيقة تستخدم التعبير الأكثر صراحة «الطرد» (بالعبرية: لو غاريش).

يحدث أحياناً أن يفرض التوثيق الجديد تنقيحاً في كتاب «الولادة» ليس فيمايخص موقعاً بل فيما يخص حملة كاملة أَو مساحة كبيرة. المثال على ذلك هو «عملية حيرام» (28 ـ 31 تشرين الأول ـ أكتوبر) وعاقبتها المباشرة، عندما اكتسح الجيش الإسرائيلي وسط الجليل الأعلى الذي كان يحتله جيش الإنقاذ

العربي، وسرية من جنود الجيش السوري النظاميين. لقد كتبت في «الولادة» أنّه «لا قبل عمليَّة حيرام ولا خلالها ولا بعدها، اتّخذ مجلس الوزراء قراراً أَو أصدر تعليمات إِلىٰ الجيش الإسرائيلي بإخراج السكان العرب من المناطق التي كان على وشك أن يستولي عليها أَو التي استولى عليها. وكذلك، بحسب ما تظهر البينات، لم يصدر رؤساء مؤسَّسة الدفاع أية أوامر عامة إِلىٰ الألوية الزاحفة أن تطرد أَو تلحق الأذى بشكل آخر، بالسكان المدنيين الذين في طريق الزحف. وأيضاً، وإِلىٰ أقصى ما أمكن التأكّد منه، لم تصدر عن رئاسة العمليَّة... أَو عن رئاسة الألوية المعنية إِلىٰ وحداتها، أية أوامر عامة لهذه الغاية»[16].

لقد وصفت في الكتاب وضعاً تسوده الفوضى لم تكن فيه وحدات الجيش الإسرائيلي موجهة بواسطة دليل عمل مركزي أَو سياسة ثابتة، فتصرّفت كل وحدة تصرّفاً مختلفاً عن غيرها ـ ففي مكان تبقي السكَّان العرب في مكانهم، وفي مكان آخر تطردهم، وفي قرى معينة ترتكب فظائع تقترن أحياناً الطرد، وفي أماكن أخرى تتصرف هذه الوحدات تصرّفاً هادئاً.

وقد توصلت إِلىٰ هذا الاستنتاج على أساس الوضع السكَّاني بعد عمليَّة حيرام، وهو وضع بقي فيه عدد كبير من المجموعات السكَّانية من المسلمين والمسيحيين، في أماكن إقامتهم، وعلى أساس وثيقتين: رسالة تاريخها 12 تشرين الثاني (نوفمبر) من ياكوف شيموني، المدير بالوكالة لدائرة شؤون الشرق الأَوسط في وزارة الخارجية، إِلىٰ الياهو (الياس) ساسون، مدير الدائرة الذي كان آنذاك في باريس، ورسالة بعد ذلك بستة أيام، من شيموني إِلىٰ والتر ايتان المدير العام لوزارة الخارجية:

كتب شيموني، وهو مدير سابق في المخابرات، وضليع في شؤون الشرق الأَوسط، إِلىٰ ساسون قائلاً:

---

(16) موريس «الولادة» ص: 218 ـ 219.

«أَيْدٍ عديدة حرَّكت قِدْرَ الحَساء (حَساء حيرام). لذلك كان الموقف من السكَّان العرب في الجليل واللاجئين العرب المقيمين (مؤقتاً) في قرى الجليل أَو بالقرب منها موقفاً عشوائياً يختلف من مكان إِلىٰ آخر، وفقاً لمبادرة هذا القائد العسكري أَو ذاك، أَو هذا المسؤول الحكومي أَو ذاك. ففي مكان طُرد الناس وفي مكان آخر سُمح لهم بالبقاء في أماكنهم. وفي مكان كان استسلام القرى مقبولاً (ومع القبول نوع من الالتزام بالسماح للسكان بالبقاء وحمايتهم) وفي مكان آخر رفض (الضباط) قبول الاستسلام. في مكان استفاد المسيحيون من التمييز الإيجابي، وفي مكان آخر تعامل (الجيش) مع المسيحيين والمسلمين بنفس الطريقة وبدون تمييز. وهكذا حدث أيضاً السماح للاجئين الذين فرّوا خلال لحظات اكتساح مناطقهم، وهي لحظات ملأى بالذعر، بالعودة إِلىٰ أماكنهم. إن نصيحتنا (للجيش) ووجهة نظرنا (أي وجهة نظر دائرة شؤون الشرق الأَوسط في وزارة الخارجية)، اللتين لم يؤخذ بهما، هما بالتأكيد واضحان لك: لقد طلبنا أن يبذل (الجيش) جهداً خلال الاستيلاء على المناطق لمنع بقاء السكان العرب في الجليل وبالتأكيد منع أي لاجىء من أماكن أخرى بالبقاء هناك. . .»[17].

وكتب شيموني إِلىٰ إيتان ما يلي:

«بعد (المقصود خلال) جولتين في (المناطق المستولى عليها حديثاً في) الجليل قام بهما عزرا دانين (مستشار خاص بالشؤون العربية في وزارة الخارجية)، وزفي ميكلر (من الدائرة السياسية) أَي (المخابرات) في (الوزارة) وشموئيل معاري (من قسم سورية ولبنان في الدائرة التي أرأسها) وأنا نفسي. . . سمعنا من جميع الضباط العسكريين الذين جرى اتصال بهم، إنهم خلال

(17) أرشيف دولة إِسرائيل، أوراق وزارة الخارجية (وزارة الخارجية) 11/ 2570، من شيموني إِلىٰ ساسون، 12 تشرين الثاني (نوفمبر) 1948.

العمليات في الجليل ولبنان[18] لم تكن لديهم **أوامر واضحة ولا خط واضح** (التأكيد على هذه الكلمات كان في الأصل أيضاً) فيما يتعلّق بالسلوك تجاه العرب في المناطق المستولى عليها ـ هل يطرد السكّان أم يسمح لهم بالبقاء في أماكنهم، هل يعاملون معاملة فظّة أم معاملة رقيقة هل يكون هناك تمييز لمصلحة المسيحيين أم لا، هل يعامل الموارنة معاملة خاصة، وهل يعامل المتاولة (أي الشيعة) معاملة خاصة، إلخ، إلخ... أما فيما يتعلّق بالتصرّفات القاسية (من جانب الجيش الإسرائيلي)... فمن المؤكد أن بعض هذه التصرّفات حدث لأسباب لا علاقة لها بهذه الاعتبارات، ولكن لا ريب عندي في أن بعضها ما كان ليحدث لو كان لدى الجيش الذي استولى على هذه المناطق سياسة واضحة بشأن السلوك (تجاه السكّان المدنيين)»[19].

إن الوضع السكّاني في أعقاب العملية يعزّز في مظهره هذه الأوصاف. فقد بقي قرويون كثيرون، مسيحيون ومسلمون، في أماكنهم ـ وهم مع نسلهم يشكّلون الآن لب الأقلية العربية الحالية في إسرائيل التي يبلغ تعدادها نحو مليون نسمة.

في مقابلة أجريتها سنة 1983 مع الجنرال موشي كارمل، قائد الجبهة الشمالية خلال عمليّة حيرام، أوضح لي أنه لم يطبّق قط سياسة الطرد إزاء مجموعات من السكّان في المواقع التي استولى عليها في معارك سنة 1948، ولكنه اعترف بسماحه في عدد من المواقع بعمليات طرد لأسباب عسكرية. غير أن كارمل لم يكن صادقاً في ما قاله لي ـ كما أن شيموني كانت معلوماته خاطئة

(18) في عملية حيرام، استولى الجيش الإسرائيلي أيضاً على سلسلة قرى في الجانب اللبناني من الحدود الدولية (أجلى الجيش الإسرائيلي سكان القرى خلال الشهور التالية، وأعيدت آخر قرية منها إلى السيادة اللبنانية بعد توقيع اتفاقية الهدنة العامة في آذار (مارس) 1949).

(19) أرشيف دولة إسرائيل، وزارة الخارجية 17/186، من شيموني إلى إيتان، 18 تشرين الثاني (نوفمبر) 1948.

إلىٰ حد ما ـ وهذا ما أظهرته الوثائق التي أُفرج عنها حديثاً من محفوظات الجيش الإسرائيلي. لقد كان هناك توجيه مركزي صادر عن قيادة الجبهة الشمالية بتطهير الجيب المستولى عليه من سكانه العرب، ولو أن كارمل تملّص من استعمال الكلمة الصريحة «طرد» (بالعبرية: لو غاريش). ومن الممكن أن تكون النصيحة التي قدمتها وزارة الخارجية (حسب قول شيموني) إلىٰ قيادة الجيش كان لها تأثيرها في إصدار هذا التوجيه.

صباح 31 تشرين الأول (أكتوبر) 1948 أصدر كارمل بواسطة الإذاعة الأمر التالي إلىٰ جميع قادة الألوية والمناطق الذين بإمرته: «افعلوا كل ما بوسعكم فعله لكي تطهروا بسرعة وفوراً المناطق المستولى عليها، من جميع العناصر المعادية وفقاً للأوامر الصادرة. يجب مساعدة السكّان على مغادرة المناطق المستولى عليها»[20]. وفي اليوم العاشر من تشرين الثاني (نوفمبر) أضاف كارمل الأمر التالي الأكثر «ليناً»: «(ب) يجب على (الجنود) أن يستمروا في مساعدة السكّان الراغبين في مغادرة المناطق التي استولينا عليها. هذا أمر عاجل ويجب أن ينفّذ بسرعة. (ج) يجب أن يُخلَى شريط عمقه خمسة كيلومترات خلف الحدود بيننا وبين لبنان من السكان (العرب)»[21].

لا يمكن أن يكون هناك شكّ في أن قادة الألوية والمناطق فهموا، في تلك الظروف، الأمر الأول الذي أصدره كارمل بتاريخ 31 تشرين الأول (أكتوبر) (وربما أيضاً تتمته بتاريخ 10 تشرين الثاني (نوفمبر) كتوجيه عام بالطرد. من الواضح أن الرائد (ميجور) إسحق موداعي (الذي ارتقى في الثمانينات من القرن العشرين إلىٰ مكانة بارزة كسياسي من حزب الليكود

(20) أرشيف الجيش الإسرائيلي 3/ 49/ 715، من كارمل إلىٰ الألوية والمناطق الساعة 10,00، 31 تشرين الأوَّل (أكتوبر) 1948.

(21) أرشيف الجيش الإسرائيل 495/ 49/ 4858ن من الجبهة «آ» (الشمالية) إلىٰ اللواءين الثاني والتاسع في 10 تشرين الثاني (نوفمبر) 1948 الساعة 9,00.

وأصبح وزيراً لمالية إسرائيل) فهم الأمر على هذا النحو. إن موداعي في تحليله الشامل الذي كان سرياً، لعمليَّة حيرام، والمستند بصورة رئيسية إلىٰ مواد محفوظات وثائق الجيش الإسرائيلي، والذي كتبه في أواخر الخمسينيات من القرن العشرين لقسم التاريخ التابع للجيش الإسرائيلي، خصّص قسماً كبيراً من التحليل للسؤال عن سبب بقاء معظم السكَّان العرب المقيمين في الجيب المستولى عليه، في أماكنهم. في حين أن معظم السكَّان قد هربوا أو طُردوا من المناطق التي استولى عليها الجيش الإسرائيلي سابقاً. لقد كتب موداعي ما يلي:

بإمكان المرء أن يعتقد أن السكَّان العرب في الجليل لم يُرغموا ـ كما حدث لسكان الأجزاء الأخرى من البلد ـ على الهرب إنقاذاً لحياتهم من الجانب الذي أخافهم (أي إسرائيل). ولكن يتضح من شهادات القادة العسكريين وغيرهم ومن تقارير رسمية... إن قواتنا في الجليل لم تتصرّف لضبط النفس وإن معاملتها للسكان لا يمكن بأي حال تفسيرها بأنَّها عامل (حافز للسكان) على البقاء في قراهم.

«ومع أن الأوامر العملانية لعمليَّة حيرام الصادرة عن قيادة الجبهة (الشمالية) ورئاسة أركان الألوية، لم تتضمّن أي ذكر للسكَّان المحليين (ومعاملتهم لاحقاً)[22]. فقد كان الجميع مطلعين على الموقف العملياتي لرئاسة الأركان العامة في هذا الصدد».

إن موداعي يوجِّه انتباه قرَّائه إلىٰ الأمر الذي أصدره ييغال ألون، قائد العمليات في الجيش الإسرائيلي. بتاريخ 18 آب (أغسطس) 1948، والذي قال فيه «إننا غير معنيين بالسكان العرب (في إسرائيل)، وعودتهم (إلىٰ الأراضي

(22) راجع الوثيقة 321/ 52/ 854 في أرشيف الجيش الإسرائيلي «أمر عمليات، عملية حيرام» من الجبهة «آ» إلىٰ الألوية، والمناطق، إلخ 26 تشرين الأوَّل (أكتوبر) 1948. لا توجد في الأمر إشارة إلىٰ السلوك المطلوب مع السكان المدنيين العرب في المناطق التي توشك إسرائيل أن تكتسحها.

الإسرائيلية) يجب منعها بأي ثمن». بعد ذلك يأتي موداعي على ذكر الأمر الذي أصدره كارمل بتاريخ 31 تشرين الأول (أكتوبر) («يجب مساعدة السكّان لمغادرة المناطق المستولى عليها») ثم يستنتج: «لذلك، يبدو أن السكّان العرب في الجليل بشكل عام ظلّوا في قراهم رغم أن قوّاتنا حاولت طردهم، مستخدمةً في أكثر الأحيان وسائل غير قانونية وغير لطيفة». ويطرح موداعي عدداً من التفسيرات لبقاء معظم السكّان في أماكنهم، فيقول:

(أ) معارضة جيش الإنقاذ (العربي) لهرب (المدنيين) عشية العمليَّة. (كان الجيب الذي استولى عليه الجيش الإسرائيلي في وسط الجليل الأعلى خلال عملية حيرام، تحت إشراف جيش الإنقاذ العربي بمساندة سرية من الجيش السوري النظامي).

(ب) مناطق الجليل الجبلية (إن قرى معينة لم تعلم بحملة الجيش الإسرائيلي إلاّ بعد إنجاز مهمتها، وطبيعة الأرض جعلت الهرب، وخاصة مع المتاع، شديد الصعوبة إضافة إلىٰ طبيعة القرويين).

(ج) وجود سكان أظهروا لنا الصداقة ووعدناهم سلفاً بمعاملة حسنة ولم يتعرّضوا لسوء معاملة خلال تنفيذ العمليَّة (الموارنة والدروز).

(د) سرعة سيطرة قواتنا على الطُّرق في الجليل.

(هـ) بسبب انعدام المبادرة من قِبل قواتنا تمكّن عدد كبير من القرويين من العودة إلىٰ منازلهم بعد أن كانوا قد غادروها».

ويتحدَّث موداعي صراحة عن:

«الافتقار إلىٰ أمر واضح ومقرّر مسبقاً، يصدر تعليمات (إلىٰ الجنود)، بالتخلّص من السكّان (إذا كان حقيقة هذا هو الهدف)، العرب أو المسلمين في الجليل، (وغياب) تعريف دقيق للموقف (الملائم) الذي يجب اتباعه مع مختلف الجماعات الدينية والإثنية، وتجاهل المسألة (أي المشكلة) التي طرحها

(وجود) السكّان العرب، عند تخطيط العمليَّة وتنفيذها، وحقيقة عدم استعداد أية قوات مسبقاً للتقدّم من أجل ضمان عدم خلق «فراغ» من شأنه أن يمكن السكّان من العودة إلىٰ منازلهم ـ هذه هي الأسباب التي أدَّت إلىٰ نشوء حقيقة (أي استمرار وجود) السكّان العرب في الجليل»[23].

من وجهة نظري يجب أن نضيف إلىٰ هذه التفسيرات، أن سكان «الجيب» كانوا قد سمعوا بحلول شهر تشرين الأول (أكتوبر) 1948، عن محنة واضطراب حياة مواطنيهم الذين ذهبوا إلىٰ المنفى خلال الشهور السَّابقة والذين تحوَّلوا إلىٰ لاجئين معوزين، فاستنتجوا أنَّهم، بموازنة الأمور، قد يكونون أحسن حالاً بالبقاء في أماكنهم. علاوة على ذلك، قد يكون معظم الفلسطينيين قد فهموا أنّهم والدول العربية خسروا الحرب وأن اللاجئين لن يسمح لهم بالعودة إلىٰ منازلهم. ولا بد للمرء أن ينتبه إلىٰ تاريخ الأمر الذي أصدره كارمل ـ أي في 31 تشرين الأول (أكتوبر). ففي صبيحة ذلك اليوم كانت عمليَّة حيرام قد وصلت تقريباً إلىٰ خاتمتها، أي أنَّه في الوقت الذي تلقت فيه الكتائب والمفارز الأمر الذي أصدره كارمل، كانت هذه القوّات قد اكتسحت معظم القرى في الجيب وتجاوزتها في تقدّمها. فطرد سكان قرية ما خلال الاستيلاء عليها أَو بعده مباشرة هو شيء، والعودة إلىٰ القرية بعد إخضاعها بساعات أَو أيام وطرد سكانها هو شيء آخر (مع أنه، بالتأكيد، جرت أعمال طرد أيضاً بعد انتهاء الحملة العسكرية). لقد صدر أمر كارمل عند الساعة العاشرة صباحاً، ويفترض أن وقتاً إضافياً قد انقضى قبل إبلاغه إلىٰ قادة السرايا والمفارز الذين كان عليهم تنفيذه.

أخيراً، إن الأمر ذاته صِيغ بعبارات سلسة، وذلك كما يبدو لترك مجال

---

(23) الوثيقة 189/ 75/ 922 في أرشيف الجيش الإسرائيلي «عملية حيرام»، تقرير أعده الرائد (ميجور) إسحق موداعي، لا يحمل تاريخاً ولكنه من أواخر الخمسينيات في القرن العشرين.

أمام القادة العسكريين في الميدان لاستخدام قسط من النباهة، ومن المؤكّد أنّه لم يجر لاحقاً اتهام أَو محاكمة أي من القادة العسكريين بتهمة عدم طرد ـ أَو، بهذا الصدد، بتهمة طرد ـ القرويين.

مهما يكن من أمر، ثمة سؤال يطرح نفسه بشأن أحداث وقعت في بعض قرى جيب الجليل خلال العمليَّة وفي الأيام والأسابيع التي تلتها. فعندما أشار شيموني إِلىٰ «أعمال قسوة» ارتكبها الجيش الإسرائيلي، وعندما أشار موداعي إِلىٰ «عدم ضبط النفس» من قبل الجنود ـ فإنَّهما كانا يشيران إِلىٰ المجازر التي ارتكبها جنود كارمل في مجد الكروم، والبعنة، ودير الأسود، ونجف، وصفصاف، والجش، وسعسع، وصالحة، وعيلبون، وحولا، ومعظمها وقع بعد انتهاء القتال. وربما كانا يشيران أيضاً إِلىٰ عمليات الطرد التي وقعت بعد عمليَّة حيرام في القطاع الحدودي.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو إِلىٰ أي درجة كانت هذه الأعمال ثمرة مبادرات محلية ـ أقدم عليها الضباط قادة الحظائر والمفارز والسرايا ـ وإِلىٰ أي حد كانت هذه الأعمال استجابة لتوجيهات عليا؟

فيما يتعلَّق بعمليَّات الطرد من شريط الأرض المحاذي للحدود اللبنانية خلال أسبوع بعد عمليَّة حيرام ـ بما في ذلك الطرد من أقرت وبرعم ـ فلا ريب في أنّها نجمت عن توجيه مركزي واحد يطلب الطرد بالإكراه، وأن برقية كارمل الثانية بتاريخ 10 تشرين الثاني ـ نوفمبر ـ (المذكورة أعلاه) تشير إِلىٰ ذلك تماماً.

ولكن ماذا عن المجازر؟ إن ما نعرفه من تفاصيل عن هذه المجازر محدود، ويستند بصورة رئيسية إِلىٰ شهادات شفهية وخطية عربية، وإِلىٰ بعض وثائق الأُمم المتّحدة وبعض الوثائق المدنية الإسرائيلية[24] (راجع الملحقالتالي بعد هذا الفصل). إن وثائق الجيش الإسرائيلي المتعلِّقة بها ـ وهي تقارير

(24) راجع بني موريس «الولادة» الفصل السابع ومقالته «نظرة جديدة على الوثائق =

مرفوعة من الضباط في الميدان والشهادة التي أُعطيت إلىٰ مختلف لجان التحقيق التي تولّت استقصاء موضوع المجازر وتقاريرها النهائية (كان هنالك تقريران على الأقل، أحدهما من قيادة الجبهة الشمالية نفسها في الجيش الإسرائيلي، والثانية من المدعي العام الإسرائيلي، ياكوف شمعون شابيرا) ـ لا تزال قيد السرِّيَّة وغير متاحة للباحثين. ولكن الخطوط العامّة لما حدث واضحة.

أنا لا أقول هنا أن كارمل أصدر أمراً عاماً بتنفيذ مجازر، وأنّه نتيجة لذلك ارتُكِبَت سلسلة من المجازر، ولكن أمرين يشيران إلىٰ أن بعض الضباط في الميدان على الأقل فهموا أوامر كارمل على أنها تفويض بارتكاب أعمال قتل من شأنها أن ترهب السكّان وتحملهم على الهرب: وهي الأَعمال التي ارتُكبت وشدة فظاعتها، وعدم معاقبة أحد من مرتكبيها. لقد ارتكبت المجازر سرايا ثلاث من الوحدات الرئيسية التي شاركت في عمليَّة حيرام، وهي اللواء (الأول) وهو لواء غولاني، واللواء السابع واللواء (الثاني) وهو لواء كارميلي، وكذلك سرايا من حاميات الخط الثاني التي حلّت محل الألوية المهاجمة في القرى المستولَى عليها. ووفقاً لمعلوماتي لم يعاقب قط أحد من الجنود أَو الضباط الذين ارتكبوا جرائم الحرب هذه. من الممكن تماماً أن يكون مرتكبو هذه الجرائم قد رأوا في الأمر الذي أصدره كارمل بتاريخ 31/ تشرين الأول (أكتوبر) نوعاً من الإيحاء بارتكاب هذه الأَعمال. وواقع أن ما من أحد عُوقب لاحقاً يعطي الانطباع بأن تفسيرهم لذلك الأمر (أَو التعليمات الشفهية التي رافقته أَو تفسيرات ضباط أدنى مرتبة في التسلسل القيادي، كقادة الألوية)، هذا الواقع انتشر انتشاراً واسعاً وترسّخ إلىٰ حدّ أنّه حال دون أن يحاسبهم أحد. وبعبارة أبسط فإن كارمل أَو الضبّاط أَو القادة المدنيين الأعلى منه مرتبة تورّعوا عن ذلك

= الصهيونية المركزية»، ص: 96 ـ 97، 101 ـ 103. في كتاب «الولادة» أخطأت عندما نسبت تقريراً قدمه موشي إيريم في اجتماع عقدته اللجنة السياسية لحزب المابام بتاريخ 11 تشرين الثاني (نوفمبر) 1948 يتعلق بهذه الفظائع إلىٰ إسرائيل غاليلي. وقد صحّحت هذا الخطأ في المقال المنشور في «البايم».

بسبب احتمال أَو التهديد بأن يشير المتهمون بإصبع اتهام دقيق إِلىٰ الأعلى في سلسلة القيادة ليبيِّنوا مصدر أَعمالهم.

على أية حال فإن الشكل الموحد أَو على الأقل التشابه في طبيعة المجازر يدل إِلىٰ اعتقاد ساد بين مرتكبيها، بوجود توجيه وتفويض مركزيين (وربما أيضاً إِلىٰ وجود شكل ما من أشكال خطة توجيهية مركزية). إن جميع المجازر تقريباً اتخذت مجرى متشابهاً: تدخل وحدة من وحدات الجيش إحدى القرى، وتجمع الرجال في ساحة القرية، تنتقي أربعة أَو عشرة أَو خمسين من الذكور الذين في سن الجندية (في بعض الأماكن كان يحدث ذلك وفقاً لقوائم مهيأة بأسماء أشخاص يشتبه بأنَّهم ساعدوا قوات القاوقجي أَو قوات المفتي الأكبر الحاج أمين الحسيني)، فيوضعون في صفّ أمام أحد الجدران ويقتلون رمياً بالرصاص. بعض المجازر ارتكبت مباشرة بعد الاستيلاء على القرية من قِبل الجنود المهاجِمين، غير أن معظم المجازر ارتكبت في الأيام اللاحقة. وفي بعض الحالات (كما في حالة ما حدث في قرية مجد الكروم بتاريخ الخامس أَو السادس من تشرين الثاني ـ نوفمبر) حدثت المجزرة ظاهرياً كجزء من جهود الوحدة العسكرية الرامية إِلىٰ إرغام القرويين على تسليم الأسلحة المخبأة، مع أنّه يبدو أن هذه المجازر كانت تحدث غالباً في نطاق عمليَّة تخويف هدفها تحريض القرويين وحملهم على الهرب (كما حدث في حلبون، والجيش، إلخ). لقد افترضت في كتاب «الولادة» أنّه لم يكن هناك أمر مركزي من «الأعلى» لاقتراف المجازر[25]. إن الوثائق التي أفرج عنها مؤخراً من محفوظات الجيش الإسرائيلي تبدو مثبتة لذلك. فبعد مرور ثلاثة أسابيع ونصف الأسبوع على عمليَّة حيرام أصدر كارمل «أمر اليوم» إِلىٰ جميع الوحدات التابعة لإمرته، قال فيها:

«انتصارنا الرائع في الجليل قد شوّهه سماح بعض الجنود لأنفسهم

(25) موريس، «الولادة» ص 230.

ارتكاب أَعمال مشينة وذلك بقيامهم بأَعمال النهب والجرائم المدانة ضد السكَّان العرب بعد استسلامهم. . . إن سوء معاملة السكَّان أَو أَعمال القتل والسرقة ليست نشاطاً عسكرياً أَو أَعمالاً تدل على الشجاعة. إنَّها أَعمال مخزية لجيشنا. . . ومرتكبو هذه الجرائم خلال العمليَّة وفي أعقابها يحاكمون وسوف يعاقبون. . . (ولكن) بلغ علمي أنّه حتى في الوقت الحاضر لم تتوقّف كلياً مشاهد السلوك غير المنضبط. إن هذه الأَعمال يجب أن تتوقَّف فوراً وبكل شدَّة (هكذا ورد الكلام في الأصل). وكل من يُقبض عليه مُرتكباً جريمة أخرى سيحاكم فوراً وسيعاقب أشد العقاب. إنني أطلب من الضبّاط والجنود في الجبهة الشمالية أن يساعدوا في القضاء على هذا الفساد. وكل من يحاول التستر على المجرم سيكون شريكاً له في الجريمة وهو أيضاً لن يعفى من المسؤولية. . . المجد للمقاتل العبراني الوفي العامل من أجل التحرير وكل الاحترام للأسلحة العبرانية النقية، أسلحة الحماية والفتك!»[26].

إن هذا الكلام، كما ورد، يبدو أنه يشير إِلىٰ استياء كارمل من هذه الأَعمال، بل إنّه يؤكِّد ـ حسب معلوماتي التي لا تستند إِلىٰ أساس متين ـ أن الجنود حوكموا على هذه الجرائم. ولكن انتشار هذه الحالات (مجموع المجازر التي حدثت كان نحو اثنتي عشرة مجزرة)، وعدم المعاقبة، وشكل

(26) وثيقة رقم 84/ 49/ 437 في أرشيف الجيش الإسرائيلي. كارمل، «أمر اليوم» 25 تشرين الثاني (نوفمبر) 1948. من المفيد التأكيد أن كارمل كان بالتأكيد يعلم بالمجازر في يوم وقوعها أَو على الأقل بعد وقوعها بأيام قليلة. فلماذا انتظر أسبوعين أَو ثلاثة أسابيع لإصدار «أمر اليوم» الذي دانها؟ ربما، كما يقول، لأنها ارتبطت بأعمال جديدة ذات طبيعة مشابهة، أَو لعله انتظر أن تكتمل التحقيقات المختلفة في الأحداث (من قبل المدعي العام يعقوب شمشون شابيرا، أَو من قبل قيادة الجبهة الشمالية نفسها). ولعل الأمر الذي أصدره قد صدر بطريقة تقنع الضبّاط والجنود بتقديم بينات إِلىٰ لجان التحقيق هذه، أَو لعله أراد أولاً مجرد الامتناع عن الإدلاء بأي بيان في هذا الشأن ثم اضطر في النهاية، ولو متأخراً، أن يفعل ذلك بتأثير الأحداث أَو بتأثير حزبه (المابام) أَو بتأثير شيء آخر. لا سبيل إِلىٰ معرفة ذلك في ضوء البينات المتوفرة.

الأحداث، والتأخّر في إصدار «أمر اليوم» هذا، قد تُفضي بمجموعها إلى استنتاج أكثر التباساً.

لقد قدمت هذه الأمثلة عن التفكير الصهيوني في التهجير في السنوات السابقة لسنة 1948، وهذه الأمثلة المتعلّقة بعمليَّة حيرام، لكي أبيِّن أهمية الوثائق التي يجري حالياً الإفراج عنها وخاصة وثائق محفوظات الجيش الإسرائيلي، وذلك من أجل فهم أوفى لما تتمخّض عنه سنة 1948. إن الوثائق المتوفرة حديثاً، والتي سأتعامل معها وأعرضها بشكل أوفى في الطبعة المنقحة التي أعتزم نشرها لكتاب «الولادة» إنما تلقي ضوءاً جديداً وهامّاً على أجزاء وجوانب مختلفة من الحرب العربية ـ الإسرائيلية الأولى. وما من شك في أن بلورة التوافق بين القادة الصهيونيين على مساندة التهجير قد ساعدت على تمهيد الطريق أمام بدء النزوح الفلسطيني سنة 1948. وبالمثل، إن نزوحاً أكبر كثيراً مما ورد في كتاب «الولادة»، قد سبَّبته أعمال وأوامر صريحة بتنفيذ الطرد من قبل الجنود اليهود/ الإسرائيليين. هذان، بالتأكيد، هما اثنان من الاستنتاجات الهامّة، ولو أنّها لا تزال مؤقتة، التي انبثقت م الوثائق التي أُفرج عنها مؤخراً، ولكن لا بد من انقضاء المزيد من الأعوام قبل أن تكتمل عمليَّة الإفراج عن الوثائق. وحتى في ذلك الحين، ستبقى بدون شك بقع سوداء غير مفهومة، وهي مجالات ستظل المعرفة ويظل الفهم فيها غير مكتملين. ولكن هذه المناطق المظلمة ستكون أقل من الموجودة حالياً.